جانب من المهنئين

أكد أن المجلس قائم بكل أسسه الدستورية شاء من شاء وأبى من أبى

عبدالصمد: نحن في «شرباكة دستورية» ويجب أن يستمر مجلس 2009 حتى يكمل مدته

ابراهيم البغلي مهنئا عدنان عبدالصمد

عدنان عبدالصمد مرحبا بأحد المهنئين

قال النائب عدنان عبدالصمد في تصريح للصحافيين على هامش حفل الاستقبال الذي اقامه للمهنئين بحلول شهر رمضان المبارك مساء امس الاول «الثلاثاء» ان اغلبية نواب مجلس 2012 سبق ان اكدوا انهم لن يحضروا جلسات مجلس الامة اذا كانت النية مجرد عقد جلسة منفردة تؤدي خلالها الحكومة القسم الدستوري وبعدها يحل المجلس، وبالتالي اشك في اكتمال النصاب للجلسة المقبلة.

وبين ان هناك طرفين الاول تمثله مجموعة لا تقر بشرعية المجلس، وهم لا يستندون إلى اساس، وسبق ان اكدنا انهم يقرون امام المحكمة بأنهم اعضاء في مجلس 2009، ويقرون بكل ما يترتب على عضويتهم، وفي نفس الوقت يدعون ان المجلس باطل، وهذا تناقض، اما اغلبية مجلس 2009 فلا يقبلون بأن يكونوا محللين لجلسة واحدة.

وذكر عبد الصمد ان الكثير من نواب مجلس 2009 ابلغوه بأنهم لن يحضروا الجلسات ما لم تكن هناك استمرارية لانعقاد المجلس، مبينا انه لا يوجد حتى الآن أي ضمانات في هذا الجانب.

وبين ان فيما يتعلق بدستورية النظام الانتخابي الحالي، فإن هناك من يرى ان الصيغة الحالية غير دستورية، وهناك من يرى أنها دستورية، والحكم في ذلك هو المحكمة الدستورية، ويبقى التساؤل هل سيتم الذهاب الى المحكمة قبل حل المجلس الحالي ام بعده؟ لافتا الى ان أسبقية أي الإجراءين أمر بيد الحكومة.

وأشار الى انه في حال تم حل المجلس ثم بعد ذلك تم التوجه الى المحكمة الدستورية، فسيكون لدينا اشكال مدة الشهرين المقررة في الدستور لاجراء الانتخابات التالية، متسائلا «هل يا ترى سيصدر حكم المحكمة الدستورية خلال هذه الفترة؟» مبينا انه يجب ان يكون خلال هذه الفترة وإلا فإنه اذا تجاوز هذه المدة دون إجراء الانتخابات الجديدة فإن المجلس يعود وكأن الحل لم يكن، مؤكدا في الوقت ذاته انه اذا تمت الانتخابات الجديدة وفق النظام الحالي دون تحصينه بحكم من المحكمة الدستورية ايضا فسيدخلنا في اشكال.

وأضاف عبدالصمد «نحن في شرباكة دستورية» وفي تصوري انه يجب ان يستمر المجلس الحالي ويكمل مدته رغم كل الادعاءات ممن يحاولون ان يسيئوا له او يشوهوه، فالمجلس قائم بكل اسسه الدستورية شاء من شاء وأبى من أبى، ويفترض ان يكمل مدته الدستورية وخصوصا انه لم يتبق لها مدة طويلة حيث تنتهي في مايو المقبل، وخلال هذه الفترة يمكن التحقق من دستورية وضعه، مبينا ان الاستعجال في حل مجلس 2009 سيدخلنا في اشكالية في ظل وجود توجه للطعن في النظام الانتخابي.

وبسؤاله ان كان بالامكان ان يتقبل نواب الأغلبية في المجلس الحالي حضور جلسة واحدة يتم من خلالها رفع طلب النظر في دستورية النظام الانتخابي الى المحكمة الدستورية، أوضح عبدالصمد ان الحكومة تستطيع منفردة ان تتقدم بهذا الطلب دون الرجوع الى المجلس، وهناك مشاورات تتم من الجانب الحكومي لضمان دستورية أي إجراء يتخذ في هذا الجانب.

وعن رأيه فيما يطرح عن تعديل الدوائر قال عبدالصمد: ما يهمنا هو ان يكون الإجراء دستوريا، ثم بعد ذلك يتم التفكير بأي شكل من اشكال الدوائر. ورحب عبدالصمد بفكرة الحوار الوطني، وبمبادرة كتلة العمل الوطني التي تقدمت بها، وتم التواصل مع الكثير من التيارات السياسية، ونحن في التحالف الإسلامي اجتمعنا مع التحالف الوطني لدراسة هذه المبادرة، كما ان دائرة اللقاءات تتوسع وحتى المعارضة السابقة ابلغونا رغبتهم في الاجتماع مع مختلف الاطراف لوضع خطة عمل للخروج من المأزق السياسي، وذلك على الرغم من التصريحات التي تخرج من هنا وهناك، لافتا الى ان التواصل يمتد حتى الى القوى الشبابية والنخب السياسية وهذا امر جيد حتى نصل الى حل، مؤكدا ان الدولة الآن مشلولة وأي خطوة تتخذ يجب ان تكون مدروسة وفي الإطار الدستوري.

ولفت الى وجود مشكلة اخرى في عدم امكانية إصدار مراسيم الضرورة في ظل وجود مجلس قائم وفي حال انعقاد، كما ان إقرار الميزانية من خلال المجلس يصطدم بواقع عدم امكانية اكتمال النصاب، ولذلك سنكون امام مشكلة في الصرف على بند التوظيف، فمن الممكن ان يتم الصرف على الأبواب الأخرى وفق الميزانية السابقة الى ان يتم إقرار الميزانية الجديدة، ولكن بالنسبة للتوظيف هناك اشكالية بعدم امكانية التوظيف قبل إقرار الميزانية الجديدة.

وكشف عن ان وزير المالية سيعقد اليوم (امس) اجتماعا مع رئيس ديوان الخدمة المدنية لبحث هذا الموضوع لمحاولة إيجاد مخارج والنظر في إمكانية معالجة هذه القضية ومعرفة ما اذا كان بالإمكان ان تقر ميزانية اعتمادات تكميلية في الباب الأول فقط، مشيرا الى ان ديوان الخدمة حاليا يرسل الترشيحات ولكن الجهات الحكومية تواجه مشكلة في عدم تعيين المرشحين للتوظيف.

● سلطان العبدان

إذا تم الذهاب للمحكمة بعد حل المجلس للنظر في دستورية النظام الانتخابي فستكون هناك إشكالية الشهرين وسندخل في إشكال

نواب يذكرون أمام المحكمة أنهم أعضاء في مجلس 2009 ثم يدّعون أن المجلس باطل

كثير من نواب 2009 أبلغوني أنهم لن يحضروا الجلسات ما لم تكن هناك نية لاستمرارية المجلس

البراك: أي محاولة لتعديل الدوائر عبث بالدستور وانقلاب على الأمة

بيّن النائب مسلم البراك أن هناك قطبا فاسدا يسعى الى إدخال البلد في نفق مظلم، مشيرا الى ان تصريح رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الأخير جاء استفزازيا ومحاولة لاستعداء السلطة على الناس. وقال البراك ان الخرافي ذكر في مؤتمره الصحافي أخيرا انه ينسق مع المحكمة الدستورية وهو أمر مستهجن ومستغرب، متسائلا: هل تم التنسيق ايضا قبل اصدار الدستورية حكمها بإبطال مجلس الأمة 2012 بخطأ إجرائي تسبب فيه موظفون حكوميون؟ وأين القضاء والمجلس الأعلى للقضاء لاستنكار ما ورد على لسان الخرافي؟ وأضاف البراك: أدعو الناس الى الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم الدستورية، وأجدد رفضي لما قاله الخرافي بأنه لا يتم اعطاء اهمية لما يحدث في ساحة الارادة وهنا أسأله ماذا يقصد في محاولته الزج بالقبائل؟

وأشار الى ان مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح البلد دستوريا واي اجراء يتخذ يقيد سلطات الأمة لن يكون مقبولا وستكون هناك ردة فعل من الناس في حال تعديل الدوائر الانتخابية. وأوضح البراك ان الدستور وضع صلاحيات لصاحب السمو الأمير منها حقه في اختيار رئيس مجلس الوزراء، كما أعطى رئيس مجلس الوزراء سلطة مطلقة لاختيار وزرائه، ومنح مجلس الأمة حق اقرار القوانين، والدستور والوثيقة التي تربط النظام والشعب ولا يجوز أبدا زحف اي سلطة الى اختصاصات الأخرى. وقال ان اي محاولة لتعديل الدوائر الانتخابية هي عبث بالدستور بشكل أو بآخر وانقلاب على الأمة مصدر السلطات والدستور.

مسلم البراك

د.عدنان علي الملا

عدنان الملا: تم إدراج اسمي وأسماء إخوتي في وثيقة «شباب من أجل الاستقرار» دون أخذ إذننا

أصدر د.عدنان الملا بيانا صحافيا نيابة عن مجموعة من شباب عائلة الملا جاء نصه كالتالي: نفيدكم بأن جريدتكم الغراء قد نشرت وثيقة «شباب من أجل الاستقرار»، وذلك في عددها الصادر يوم الاثنين الموافق 23 يوليو 2012 وقد تم الزج بأسمي وأسماء اخوتي في تلك الوثيقة، ولذا فنحن نستنكر ادراج اسمائنا في القائمة المذكورة دون اخذ اذننا المسبق، وبغض النظر عن موافقتنا عما نشر في تلك الوثيقة من عدمها فإن نشر أسمائنا ضمن القائمة المشار اليها دون الحصول على إذن منا يُعد تعديا على خصوصيات الآخرين. ونرجو نشر هذا النفي في جريدتكم، والله ولي التوفيق. الموقع أدناه: د.عدنان علي الملا عن: أسماء علي الملا، عبدالعزيز علي الملا، عمر علي الملا، يوسف علي الملا وأسامة علي الملا.

المضاحكة: استفتاء شعبي حول الدوائر

تمنى رئيس مركز اتجاهات للدراسات والبحوث (اتجاهات) خالد المضاحكة على صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أن يتدخل ويحسم الجدل الدستوري والسياسي حول قانون الدوائر الانتخابية الخمس عبر إجراء استفتاء شعبي عام على اعتبار أن صاحب السمو الامير هو والد الجميع وأبو السلطات الثلاث.

وقال المضاحكة في تصريح صحافي ان الاستفتاء الشعبي تجاه أي قانون أو تعديل دستوري ينسجم مع الدستور نصا وروحا، وهو في الوقت ذاته تأكيد على مبدأ أصيل في أن الشعب مصدر السلطات جميعا ويعتبر ممارسة ديموقراطية مباشرة وأداة راقية تعمل بها الشعوب المتقدمة.

وزاد المضاحكة: لا يخفى على أحد الآراء الدستورية المعلنة التي تؤكد أن القانون الحالي معرض للطعن لعدة اعتبارات من أهمها أنه لا يحقق العدالة والمساواة، مشيرا إلى أن التفاوت بين الناخبين في مختلف الدوائر يمثل أكبر ثغرة دستورية، حيث يمثل الناخبون في الدائرة الأولى نحو 17٪ من إجمالي الناخبين، في حين يمثل الناخبون في الدائرة الثانية نحو 11٪، اما الدائرة الثالثة فيمثل الناخبون نحو 16٪ من الاجمالي العام، وفي الدائرة الانتخابية الرابعة يمثل الناخبون نحو 26٪، أما الدائرة الانتخابية الخامسة فتبلغ نسبة الناخبين فيها نحو29٪.

وبيّن المضاحكة أن مدلول هذه الأرقام يوضح التفاوت الصارخ بين أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية الخمس، ويعبر عن نوع من الظلم الفادح لدوائر معينة في سياق ديموقراطي، وهو ما يستلزم تعديلا محددا أو تغييرا معينا، يختاره الأغلبية العريضة من الشعب الكويتي، وفقا لأساليب القياس العلمية والعالمية، بغض النظر عن هوية أو ملامح هذا التغيير، خلق تقسيمة جديدة للدوائر أو الإبقاء على التقسيمة القائمة، الأمر الذي يجب أن يتقبله الجميع من أبناء الكويت، ناخبين ومرشحين.

وأوضح المضاحكة أن الاستفتاء على موضوع تعديل الدوائر الانتخابية هو حق أصيل ومرجع أساسي للشعب وليس لنواب مجلس الأمة سواء 2009 أو 2012 أو حتى الحكومة لأنه لا يمكن حسم المسألة سواء بإصدار مرسوم حكومي أو هيمنة رأي تكتل نيابي أو تيار سياسي، إذ ان كل الأطراف البارزة على الساحة السياسية تحاول أن يصب التعديل في صالحها، سواء كان الدائرة الانتخابية الواحدة أو الدوائر الخمس أو العشر أو الخمس والعشرون، مطالبا بتقسيم الدوائر الانتخابية بشكل متوازن وترسيم حدودها الجغرافية لتكون متناسقة مع وقائعها الديموغرافية.

وشدد المضاحكة على أن توزيع الدوائر الانتخابية والتحوط دستوريا وقانونيا هو العمود الفقري لأي نظام ديموقراطي، وهو ما يستلزم معالجة الشوائب التي تحيط به من كل اتجاه، مشددا على ضرورة إعلاء المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة والسمو فوق أية اعتبارات سياسية أو انتماءات أولية لأن الوطن هو الابقى في النهاية.

وأكد المضاحكة ضرورة الرجوع إلى الشعب ممثلا في المواطنين الذين لهم حق الانتخاب في أمر أصبح في غاية الأهمية ويجب ألا يجزع منه النواب السابقون والحاليون والمرشحون الذين يرحبون دائما بالعودة إلى الشارع في كل مناسبة أو قضية سياسية.

خالد المضاحكة

دليل الأطباء